

GOV/2024/29
30 أيار/مايو 2024

مجلس المحافظين

عربي
الأصل: الإنكليزية

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند 7(و) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2024/23 وإضافتها Add.1)

اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدمة

1- يتناول هذا التقرير الصادر عن المدير العام تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار^{1,2} مع جمهورية إيران الإسلامية (إيران). ويتطرق التقرير أيضاً إلى تنفيذ البيان المشترك³ المتفق عليه بين المدير العام وسعادة السيد محمد إسلامي، نائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في 4 آذار/مارس 2023. وهو يغطي الفترة المنقضية منذ صدور التقرير السابق للمدير العام⁴.

باء- الخلفية

2- حدّدت الوكالة في عام 2019، بناءً على ما أجرته من تقييمات، عدداً من الأسئلة المتعلقة باحتمال وجود مواد نووية وأنشطة ذات صلة بالمجال النووي غير معلنة في أربعة أماكن في إيران لم تُعلن للوكالة، وطلبت من إيران تقديم ردود على تلك الأسئلة، عملاً بالمادة 69 من اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار

¹ الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الوثيقة INFCIRC/214)، والذي دخل حيز النفاذ في 15 أيار/مايو 1974.

² أقرّ مجلس المحافظين البروتوكول الإضافي الخاص بإيران (الوثيقة INFCIRC/214/Add.1) في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، ووقّعت إيران هذا البروتوكول في 18 كانون الأول/ديسمبر 2003. ونفّذت إيران البروتوكول الإضافي طوعاً في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2003 وشباط/فبراير 2006. وفي 16 كانون الثاني/يناير 2016، بدأت إيران بتطبيق البروتوكول الإضافي تطبيقاً مؤقتاً وفقاً للفقرة (ب) من المادة 17 من البروتوكول الإضافي. واعتباراً من 23 شباط/فبراير 2021، أوقفت إيران تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما يشمل البروتوكول الإضافي (انظر الوثيقة GOV/INF/2021/13).

³ مرفق الوثيقة GOV/2023/9.

⁴ الوثيقة GOV/2024/8.

والفقرة (د) من المادة 4 من البروتوكول الإضافي. وزوّدت الوكالة إيران أيضاً بالمعلومات المفصلة التي ارتكزت عليها لتقديم طلبات التوضيح.⁵

3- وفي عامي 2019 و2020، أجرت الوكالة معاينات تكميلية في ثلاثة من الأماكن الأربعة غير المعلنة في إيران⁶ – تورقوز آباد (2019)، وفارامين (2020)، و'ماريفان' (2020) – وعثرت على جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ في كل من هذه الأماكن الثلاثة وطلبت من إيران تقديم تفسيرات بشأنها. وأعرب المدير العام عن قلقه العميق إزاء وجود مواد نووية في هذه الأماكن غير المعلنة.⁷

4- وفي كانون الثاني/يناير 2022، قدّمت الوكالة إلى إيران تقييمها التقني لمسألة الضمانات المتعلقة بموقع لايفسان-شيان وأعلنت إيران بأنها تعتبر أن المسألة لم تعد عالقة في تلك المرحلة.⁸ ولكن تقييم الوكالة للأنشطة غير المعلنة ذات الصلة بالمجال النووي التي اضطلعت بها إيران في لايفسان-شيان لا يزال على حاله.⁹

5- وفي أعقاب التقرير الذي قدّمه المدير العام إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأفاد فيه بأنه لم يُحرز أي تقدّم حتى الآن في توضيح المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات وفي تسويتها،¹⁰ قرّر المجلس في قراره المؤرخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 أن:

"...من الضروري والملح، من أجل ضمان التحقق من عدم تحريف المواد النووية، أن تقوم إيران باتخاذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها القانونية وأن تتخذ دون إبطاء الإجراءات التالية بهدف توضيح جميع المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات:

'1' تقديم تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية لوجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ في ثلاثة مواقع غير معلنة في إيران؛

'2' إبلاغ الوكالة بالموقع (المواقع) الحالية للمواد النووية و/أو للمعدات الملوّثة؛

'3' تقديم جميع المعلومات والوثائق والأجوبة التي تتطلبها الوكالة لهذا الغرض؛

'4' إتاحة معاينة المواقع والمواد، التي تقتضيها الوكالة لهذا الغرض، وكذلك أخذ العينات حسبما تقتضيه الوكالة".¹¹

⁵ الفقرتان 3 و4 من الوثيقة GOV/2020/15؛ والفقرتان 3 و4 من الوثيقة GOV/2020/30.

⁶ أجرت الوكالة معاينة تكميلية في موقع لايفسان-شيان في عام 2004. وبما أن الموقع قد خضع لأنشطة تطهير وتسوية مكثفة في عامي 2003 و2004، خلص تقييم الوكالة في عام 2021 إلى أنه لا توجد قيمة تحقّقية في إجراء معاينة تكميلية أخرى في هذا الموقع (الفقرة 11 من الوثيقة GOV/2021/15).

⁷ الفقرتان 2 و14 من الوثيقة GOV/2021/52.

⁸ الفقرتان 6 و7 من الوثيقة GOV/2022/5.

⁹ شملت هذه الأنشطة تنقيب يورانيوم طبيعي في شكل قرص معدني ومعالجته لإنتاج رقائق معدنية أُخضعت بعد ذلك للمعالجة الكيميائية مرتين على الأقل في هذا المكان. ولم تعلن إيران للوكالة عن هذه الأنشطة والمواد النووية المستخدمة فيها وفقاً لما يقتضيه اتفاق الضمانات (الفقرة 6 من الوثيقة GOV/2022/5 والفقرة 7 من الوثيقة GOV/2022/26).

¹⁰ الفقرة 9 من الوثيقة GOV/2022/63.

¹¹ الفقرة 3 من الوثيقة GOV/2022/70.

6- وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق والممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2023، قُدمت إيران تفسيراً محتملاً لوجود جسيمات يورانيوم مستنفد في 'ماريفان'. وعلى هذا الأساس، وفي حين أن تقييم الوكالة للأنشطة غير المعلنة ذات الصلة بالمجال النووي التي اضطلعت بها إيران في 'ماريفان' لا يزال على حاله،¹² تعتبر الوكالة أن المسألة لم تعد عالقة في هذه المرحلة.¹³ وبناءً على ما سبق، ترتبط المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات التي تسعى الوكالة حاليًا إلى الحصول على توضيحات بشأنها من إيران بمكانين غير معلّنين في إيران.

جيم- المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات

جيم-1- المكانان غير المعلّنين

7- ترد فيما يلي تقييمات الوكالة للمسائل العالقة المتعلقة بالضمانات في مكانين غير معلّنين في إيران:

فارامين: يشير تقييم الوكالة إلى أن موقع فارامين كان محطة غير معلّنة استُخدمت على نطاق تجريبي بين عامي 1999 و 2003 لمعالجة خام اليورانيوم وتجهيزه وتحويله إلى أكسيد اليورانيوم، ثم تحويله على نطاق مختبري إلى رابع فلوريد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم.¹⁴ وقد خضع هذا المكان لتغييرات كبيرة في عام 2004، بما في ذلك هدم معظم المباني.¹⁵ وأشارت نتائج تحليل العينات البيئية التي أخذتها الوكالة من موقع فارامين في آب/أغسطس 2020 إلى وجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ، وهو أمر يتسق مع الاضطلاع بأنشطة لتحويل اليورانيوم ويقتضي تقديم إيران تفسيراً بشأنه. ويشير تقييم الوكالة أيضاً إلى وجود مؤشرات مؤيدة بنتائج تحليل العينات البيئية على أن الحاويات التي أُزيلت من موقع فارامين نُقلت في نهاية المطاف إلى موقع تورقوزآباد. ولكن الأنشطة النووية التي خلص تقييم الوكالة إلى أنها نُفذت في موقع فارامين لا تفسّر وجود الأنواع المختلفة من الجسيمات المعدلة نظيرياً في موقع تورقوزآباد.

تورقوزآباد: يشير تقييم الوكالة إلى أن موقع تورقوزآباد كان يُستخدم لحزن مواد ومعدات نووية.¹⁶ واعتباراً من أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وبعد ذلك، لاحظت الوكالة، من خلال تحليل صور ساتلية متاحة تجارياً، وجود أنشطة تجريف وتنسيق لأراضي الموقع. وفي شباط/فبراير 2019، أخذت الوكالة عينات بيئية من تورقوزآباد، وأشارت نتائج تحليل هذه العينات إلى وجود جسيمات يورانيوم طبيعي متعددة بشرية المنشأ، وجسيمات معدلة نظيرياً، بما في ذلك جسيمات يورانيوم ضعيف الإثراء تحتوي على قدر قابل للكشف من اليورانيوم-236، وجسيمات يورانيوم مستنفد بقدر طفيف، وهو أمر يتطلب تفسيراً من إيران. وخلصت الوكالة إلى أن الحاويات التي كانت مخزنة في موقع تورقوزآباد كانت تحتوي إما على مواد نووية وإما على معدات ملوثة بشدة بمواد نووية، وإما على هذه المواد والمعدات معاً.

¹² يتسق تحليل كل ما أُتيح للوكالة من معلومات ذات صلة بالضمانات فيما يخص موقع 'ماريفان' مع إجراء إيران تجارب تفجير بالاستعانة بتدريج واقٍ استعداداً لاستخدام أجهزة الكشف عن النيوترونات (الفقرة 20 من الوثيقة GOV/2022/26).

¹³ القسم جيم-2 من الوثيقة GOV/2023/26.

¹⁴ الفقرة 25 من الوثيقة GOV/2022/26.

¹⁵ النقطة الثانية من الفقرة 4 من الوثيقة GOV/2020/30.

¹⁶ بيان نائب المدير العام لشؤون الضمانات أمام مجلس المحافظين في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الفقرة 11 من الوثيقة GOV/OR.1532.

ويشير تقييم الوكالة إلى أن بعض الحاويات المخزنة في تورقوزآباد فُكِّكت في الموقع ولكن حاويات أخرى أُزيلت من الموقع بلا تفكيكها في عام 2018 ونُقلت إلى مكان غير معروف.¹⁷

8- ومثلما أُفيدَ به سابقاً، بالإشارة إلى جسيمات المواد النووية التي تبيّن وجودها في موقعي فارامين وتورقوزآباد، ذكرت إيران في حزيران/يونيه 2023 أنها "استنفدت كل محاولاتها لاكتشاف منشأ هذه الجسيمات" وأنه "لم يُنفذ في هذين الموقعين أي نشاط نووي ولم تُخزّن أي مواد نووية".¹⁸ وفي آب/أغسطس 2023، أعلنت إيران الوكالة بأن ما من حاوية نُقلت بدون تفكيكها من تورقوزآباد وأن جميع الحاويات فُكِّكت في الموقع.¹⁹ وذكرت إيران أيضاً أنها ستزوّد الوكالة بهذه المعلومات وبمعلومات عن أماكن وجود الحاويات المفككة، ولكنها لم تفعل ذلك بعد.

9- وفي آذار/مارس 2024، ذكرت إيران "أن جميع المواد والأنشطة النووية الإيرانية قد أُعلن عنها للوكالة بالكامل".²⁰ وفيما يتعلق بموقع فارامين، ذكرت إيران أنه "لم يوجد مطلقاً أيّ موقع غير معلّن كان يلزم الإعلان عنه بموجب اتفاق الضمانات الشاملة".²¹ وفيما يتعلق بموقع تورقوزآباد، ذكرت إيران أنه "لم يُنفذ في هذا المكان أي نشاط نووي ولم تُخزّن فيه أيّ مواد نووية".²²

جيم-2- التضارب في حصر المواد النووية

10- في آذار/مارس 2022، مثلما أُفيدَ به سابقاً،²³ تحققت الوكالة في مرفق تحويل اليورانيوم من إذابة كمية قدرها 302,7 كيلوغرام من اليورانيوم الطبيعي، وفقاً لما أعلنته إيران، وذلك في شكل نفايات صلبة ومفردات من معدن اليورانيوم نُقلت من مختبر جابر بن حيان المتعدد الأغراض. وتبيّن للوكالة وجود تضارب ينبغي معالجته بين كمية المواد النووية التي تحققت منها والكمية التي أعلنتها إيران. وأكدت إيران وجود تضارب (نقص) ووافقت على العمل مع الوكالة من أجل معالجته.

11- وفي شباط/فبراير 2024، قدّمت إيران إلى الوكالة التقارير المصححة عن حصر المواد النووية.²⁴ وعلى أساس هذه التقارير، اعتبرت الوكالة أنه تم تصحيح حالة التضارب في حصر المواد النووية في مرفق تحويل اليورانيوم.²⁵ وأشار تصحيح الحصر في مرفق تحويل اليورانيوم إلى أن كمية اليورانيوم في النفايات

¹⁷ الفقرة 34 من الوثيقة GOV/2022/26.

¹⁸ الفقرتان 3 و4 من الوثيقة INFCIRC/1094.

¹⁹ الفقرة 23 من الوثيقة GOV/2023/43.

²⁰ رسالة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة، الفقرة 28 من الوثيقة INFCIRC/1183، 7 آذار/مارس 2024.

²¹ الفقرة 13 من الوثيقة INFCIRC/1183، 7 آذار/مارس 2024.

²² الفقرة 14 من الوثيقة INFCIRC/1183، 7 آذار/مارس 2024.

²³ الفقرتان 47 و48 من الوثيقة GOV/2023/8.

²⁴ تشير التقارير المصححة عن حصر المواد النووية إلى أن كمية اليورانيوم في النفايات الصلبة، الناجمة عن تجارب تحويل غير معلنة أُجريت بين عامي 1995 و2000، والمرسلة من مختبر جابر بن حيان المتعدد الأغراض إلى مرفق تحويل اليورانيوم لإذابتها، كانت أقل مما أعلنته إيران في الفترة 2003-2004.

²⁵ الفقرة 15 من الوثيقة GOV/2024/8.

الصلابة التي أرسلت من مختبر جابر بن حيان المتعدد الأغراض إلى مرفق تحويل اليورانيوم لإذابتها، كانت أقل مما أعلنته إيران في الفترة 2003-2004.²⁶

12- وفي رسالة إلى إيران مؤرخة 22 أيار/مايو 2024، أبلغت الوكالة إيران بأنه نتيجةً لتصحيح التضارب في مرفق تحويل اليورانيوم، خلص تقييم الوكالة إلى أن الرصيد المادي لليورانيوم المستخدم في تجارب إنتاج معدن اليورانيوم التي أجريت في مختبرات جابر بن حيان في الفترة 1995-2000 كان يشمل كمية من المواد النووية غير المحصورة، وهي كمية لا يمكن تفسيرها بأخطاء القياس أثناء ممارسة الحصر. وأبلغت الوكالة إيران أيضاً بأن الوكالة تواصل العمل على تقييم العناصر التقنية المعقدة الإضافية المتعلقة بتجارب إنتاج معدن اليورانيوم.

جيم-3- البند المعدل 1-3

13- ينص البند المعدل 1-3 من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود مع إيران على تزويد الوكالة بالمعلومات المتعلقة بتصميم المرافق النووية الجديدة فور اتخاذ قرار بتشديد مرفق جديد أو منح الإذن بتشديده، أيهما أسبق. وينص البند المعدل 1-3 أيضاً على تقديم صيغ أشمل من المعلومات التصميمية عند تطوير التصميم في وقت مبكر من مراحل تحديد المشروع والتصميم الأولي والتشديد والإدخال في الخدمة.²⁷ ومن بين الدول التي لديها أنشطة نووية كبيرة والتي تنفذ فيها الوكالة اتفاق ضمانات شاملة، تبقى إيران الدولة الوحيدة التي لا تنفذ أحكام البند المعدل 1-3.

14- ومثلما أُفيدَ به سابقاً، أشارت إيران عدداً من المرات إلى أنها اختارت مواقع مرافق نووية جديدة ولكنها لم تزود الوكالة بمعلومات تصميمية أولية عنها، علماً أنه طُلب منها القيام بذلك.²⁸

15- وأفادت إيران بأن موقفها هو أنه "أوقف تنفيذ البند المعدل 1-3"؛ وأن "تنفيذ البند 1-3 بصيغته الأولى هو الالتزام القانوني الراهن" لإيران "بموجب الترتيبات الفرعية (الجزء العام) الملحقة باتفاق الضمانات الشاملة"؛ وأن "المعلومات المتعلقة بالضمانات فيما يخص أي مرافق جديدة... سنقدم في الوقت المناسب".²⁹

16- وذكر المدير العام إيران في مناسبات عديدة بأن تنفيذ البند المعدل 1-3 هو التزام قانوني على إيران بموجب الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود معها في إطار معاهدة عدم الانتشار. وفي رسالة إلى إيران مؤرخة 20 شباط/فبراير 2024، أكدت الوكالة مجدداً أنه لا يمكن تعديل الترتيبات الفرعية ولا وقف تنفيذها من جانب إيران وحدها. وذكرت الوكالة إيران بأن إيران وافقت على البند المعدل 1-3 في عام 2003 وأنه لا يمكن تعديل الترتيبات الفرعية إلا بالاتفاق مع الوكالة، وفقاً لما تنص عليه المادة 39 من اتفاق الضمانات الخاص بإيران. وفضلاً عن ذلك، أعلمت الوكالة إيران بأن ما من تأثير قانوني لخطة العمل الشاملة المشتركة

²⁶ الفقرة 38 من الوثيقة GOV/2024/8.

²⁷ كانت متطلبات البند 1-3 بصيغته الأصلية تقتصر على تقديم المعلومات التصميمية الخاصة لأي مرفق جديد "في الأحوال العادية في موعد أقصاه 180 يوماً قبل الموعد المقرر لتلقي مواد نووية في المرفق للمرة الأولى".

²⁸ اتضح من معلومات نُشرت على الموقع الشبكي لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية في حزيران/يونيه 2023 أن إيران اختارت مواقع عدد من مفاعلات القوى الجديدة ومفاعل بحوث جديد في إيران (الحاشية 29 في الوثيقة GOV/2023/43). وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أدلى نائب الرئيس السيد إسلامي ببيان أشار فيه إلى بدء أعمال الحفر المرتبطة بالمبنى الرئيسي لمفاعل IR-360 المخطط له "في الأيام المقبلة"، وأشارت المعلومات المتاحة على الموقع الشبكي لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية إلى "بدء تنفيذ عملية تشييد محطات" إيران هرمز" للقوى النووية بأمر من الرئيس" (الفقرة 20 من الوثيقة GOV/2024/8).

²⁹ الفقرة 21 من الوثيقة GOV/2024/8.

على الالتزامات الواقعة على عاتق إيران بموجب اتفاق الضمانات والترتيبات الفرعية الملحقة به. ولذا، فإن قرار إيران الأحادي بوقف تنفيذ البند المعدل 3-1 يتعارض مع التزاماتها القانونية المحددة في المادة 39 من اتفاق الضمانات وفي الترتيبات الفرعية.

دال- البيان المشترك

دال-1- الخلفية

17- في 4 آذار/مارس 2023، نتيجةً للمناقشات التي حصلت بين المدير العام ونائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، السيد محمد إسلامي، اتفقت الوكالة والهيئة المذكورة على بيان مشترك³⁰ ينص على ما يلي:

- إجراء التفاعلات بين الوكالة وإيران بروح من التعاون، وبما يتفق تماماً مع اختصاصات الوكالة وحقوق جمهورية إيران الإسلامية والتزاماتها، استناداً إلى اتفاق الضمانات الشاملة.
- وفيما يخص المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات في المواقع الثلاثة،³¹ أعربت إيران عن استعدادها لمواصلة تعاونها وتوفير المزيد من المعلومات وإتاحة المعاينة لمعالجة هذه المسائل.
- وستسمح إيران، على أساس طوعي، للوكالة بتنفيذ المزيد من أنشطة التحقق والرصد المناسبة. وسيتم الاتفاق على الطرائق التي ستتبع في سياق اجتماع تقني سيعقد قريباً في طهران.

18- وتجدر الإشارة إلى أن التزامات إيران وفقاً لاتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما فيها الالتزامات المذكورة في القسم جيم، لا ترتبط بتنفيذ أو عدم تنفيذ أي أنشطة طوعية تتعلق بالبيان المشترك.

19- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق والممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2023، أحررَ تقمُّ محدود في تنفيذ البيان المشترك.³²

20- وفي مناقشات تقنية أُجريت على هامش المؤتمر العام، اقترحت الوكالة على إيران تدبيرين طوعيين باعتبارهما الخطوتين التاليتين في إطار البيان المشترك.³³ بيد أن إيران وصفت طلبات الوكالة والأنشطة المقترحة بأنها "غير مقبولة"، بلا تقديم أي اقتراح بديل.

³⁰ مرفق الوثيقة GOV/2023/9.

³¹ انظر الفقرة 6 من هذا التقرير.

³² الفقرة 24 من الوثيقة GOV/2023/58.

³³ الفقرة 27 من الوثيقة GOV/2023/58.

21- وحسبما أُفيدَ به سابقاً،³⁴ أعلمت إيران الوكالة في أيلول/سبتمبر 2023 بقرارها سحب تعيين العديد من مفتشي الوكالة ذوي الخبرة المعيّنين لإيران. وأتى ذلك في أعقاب حالة سابقة حدثت مؤخراً وسُحبَ فيها تعيين مفتش آخر ذي خبرة تابع للوكالة كان قد عُيّن لإيران. ومع أن اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار يجيز رسمياً اتخاذ هذا التدبير، فإن الطريقة التي اتبعتها إيران لاتخاذها تؤثر مباشرةً وبشدة في قدرة الوكالة على الاضطلاع بأنشطة التحقق على نحو فعال في إيران، ولا سيما في مرافق الإثراء. وإضافةً إلى ذلك، اعتبر المدير العام أن ربط إيران بتصريحات دول أعضاء في الوكالة بسحب إيران تعيينات مفتشين تابعين للوكالة من الجنسية ذاتها هو أمر مبالغ فيه إلى أقصى حد وغير مبرر. فذلك يُخضع في الواقع العمل التقني المستقل الذي تقوم به الوكالة للتأويل السياسي لوجهات نظر دول أعضاء أخرى بشأن الأنشطة النووية لإيران. ورغم الطلبات التي قدمها المدير العام إلى إيران بالتراجع عن قرارها بسحب تعيينات هؤلاء المفتشين، فإن إيران لم تفعل ذلك.

22- ولم يُحرز أي تقدّم إضافي في تنفيذ البيان المشترك خلال الفترة المشمولة بالتقارير الثلاثة التي تغطي الفترة من حزيران/يونيه 2023 إلى آذار/مارس 2024.

دال-2- التطورات التي طرأت منذ صدور التقرير السابق

23- في يومي 6 و7 أيار/مايو 2024، التقى المدير العام بنائب الرئيس إسلامي، وبالراحل سعادة السيد أمير عبد اللهيان، وزير خارجية إيران، وبسعادة السيد علي باقري كني، الذي كان وقتها يشغل منصب الوكيل السياسي لوزير خارجية إيران، في طهران وفي أصفهان، بغية إعادة تنشيط البيان المشترك. وخلال هذه الاجتماعات، عرض المدير العام سلسلة من الاقتراحات الملموسة المتعلقة بكل عنصر من عناصر البيان المشترك الثلاث، بهدف تفعيل البيان المشترك. ووافقت إيران على أن البيان المشترك لا يزال يوفر إطاراً للتعاون مع الوكالة ولمعالجة المسائل العالقة. واتفقت إيران والوكالة على تحديد موعد الجولة التالية من المناقشات التقنية في أقرب وقت ممكن.

24- وفي 20 أيار/مايو 2024، التقى مسؤولون كبار من الوكالة مع ممثل رفيع المستوى لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية في طهران لإجراء المناقشات التقنية المقررة. وأشارت إيران إلى أنه بسبب "الظروف الخاصة" السائدة في ذلك الوقت، لم يعد من المناسب عقد مناقشات موضوعية في ذلك التاريخ. وفي رسالة مؤرخة 21 أيار/مايو 2024، اقترحت إيران استئناف المناقشات في طهران "في موعد مناسب يتفق عليه الطرفين".

25- وفي رسالة مؤرخة 9 نيسان/أبريل 2024 إلى إيران، طلبت الوكالة من إيران السماح لها بمعاينة ورش تصنيع دوارات ومناخ الطائرات المركزية في أصفهان، لتمكين الوكالة من صيانة الكاميرات التي كانت قد ركبته في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2023. ودكرت الوكالة إيران بأن معدات الوكالة المذكورة لا يمكن تركها بلا صيانة لفترة تزيد على ثلاثة أشهر. وبالنظر إلى عدم تلقي الوكالة أي ردٍّ من إيران، فقد بعثت برسالة أخرى في 3 أيار/مايو، لتذكّر إيران بأن هذه الكاميرات كان ينبغي أن تخضع للصيانة في نيسان/أبريل 2024. وفي الاجتماع المذكور آنفاً المعقود في إيران في 20 أيار/مايو 2024، دعت إيران الوكالة لصيانة الكاميرات. وفي 21 أيار/مايو 2024، أنجز مفتشو الوكالة بنجاح عملية صيانة الكاميرات في ورش أصفهان، ووضعت البيانات التي جمعوها منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر 2023 تحت أختام منفصلة خاصة بالوكالة وبإيران في الموقع.

26- ولا تؤدي التصريحات العلنية الإضافية التي أدلت بها إيران خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير فيما يخص قدراتها التقنية على إنتاج أسلحة نووية وإمكانية إدخال تغييرات على العقيدة النووية لإيران سوى إلى تزايد شواغل المدير العام إزاء صحة إعلانات إيران بشأن الضمانات واكتمالها.

هـ- ملخص

27- يؤكد المدير العام مجدداً أن المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات نابعة من التزامات إيران المنصوص عليها في اتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار ويتعين تسويتها لتكون الوكالة في وضع يمكّنها من تقديم تأكيدات بأن برنامج إيران النووي هو برنامج سلمي حصراً.

28- وفي هذا السياق، يعرب المدير العام عن أسفه لعدم تسوية المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات، إذ لم تقدّم إيران إلى الوكالة تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية لوجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ في موقعي فارامين وتورقوزآباد، ولم تعلّم الوكالة بمكان (أماكن) وجود المواد النووية و/أو المعدات الملوّثة في الوقت الراهن. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت إيران أنها أعلنت عن جميع المواد النووية والأنشطة والأماكن المطلوب الإعلان عنها بمقتضى اتفاق الضمانات المعقود معها.

29- ولم تنفّذ إيران حتى الآن البند المعدل 1-3، بعد أن ذكرت أن تنفيذ ذلك البند قد أوقف.

30- وقد أوضح المدير العام مراراً على مدى عدة سنوات أنه ما لم تقدّم إيران تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية لوجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ في أماكن غير معلنة في إيران، وما لم تعلّم الوكالة بالمكان (الأماكن) حيث توجد حالياً المواد النووية و/أو المعدات الملوّثة، لن يكون في وسع الوكالة أن تؤكد صحة واكتمال إعلانات إيران في إطار اتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

31- وقد انقضى 18 شهراً منذ قرّر مجلس المحافظين أن "من الضروري والمليح، من أجل ضمان التحقق من عدم تحريف المواد النووية" أن توضح إيران جميع المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات. وبدلاً من ذلك، فلا تزال المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات بلا تسوية، وقد ذكرت إيران أنها قد أعلنت عن جميع المواد النووية والأنشطة والأماكن المطلوب الإعلان عنها بمقتضى اتفاق الضمانات المعقود معها.

32- ورغم تصريحات إيران، يظل تقييم الوكالة كما هو بلا تغيير فيما يتعلق بالأنشطة غير المعلنة المتصلة بالمجال النووي والتي جرت في المواقع الأربعة غير المعلنة في إيران على النحو المذكور آنفاً (الفقرتان 3 و4)، ولمنشأ جسيمات اليورانيوم البشرية المنشأ التي وُجدت في ثلاثة من هذه المواقع.

33- ويعرب المدير العام عن أسفه العميق لأن إيران لم تتراجع عن قرارها بسحب تعيين عدد من مفتشي الوكالة ذوي الخبرة. ولا يزال هذا الأمر ضرورياً للسماح للوكالة على نحو تام بإجراء أنشطة التحقق بفعالية في إيران.

34- ولم يشهد العام المنصرم إحراز أي تقدم صوب تنفيذ البيان المشترك الصادر في 4 آذار/مارس 2023. ويعرب المدير العام عن ترحيبه بموافقة إيران على أن البيان المشترك لا يزال يوفر إطاراً للتعاون مع الوكالة ولمعالجة المسائل العالقة، ويدعو إيران إلى تنفيذ البيان المشترك من خلال التفاعل الجاد مع المقترحات الملموسة المقدّمة من الوكالة.

35- ولا تؤدي التصريحات العلنية الإضافية التي أدلت بها إيران خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير فيما يخص قدراتها التقنية على إنتاج أسلحة نووية وإمكانية إدخال تغييرات على العقيدة النووية لإيران سوى إلى تزايد شواغل المدير العام إزاء صحة إعلانات إيران بشأن الضمانات واكتمالها.

36- وسيواصل المدير العام تقديم التقارير حسب الاقتضاء في هذا الصدد. ومجدداً، يدعو المدير العام الحكومة الجديدة في إيران ويؤكد استعدادها لاستئناف الحوار الرفيع المستوى والمبادرات التقنية اللاحقة بعد استهلالهما نتيجة للاجتماعات التي عُقدت في يومي 6 و7 أيار/مايو 2024 في طهران وأصفهان مع نائب الرئيس إسلامي، ووزير الخارجية الراحل سعادة السيد أمير عبد اللهيان، ووزير الخارجية الحالي سعادة السيد علي باقري كني.